

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
الإثنين 07 سبتمبر 2020

أول مشاركة لها في تصنيف التايمز 2021

جامعة البليدة 01 تحتل المرتبة الثالثة وطنيا

الدولي (7.5٪)، ثم حجم الدخل (2.5٪). وأضاف المتحدث أن ترتيب هذا العام حلل أكثر من 80 مليون اقتباس عبر أكثر من 13 مليون منشور بحثي وشمل ردوداً على امتحان من 22000 باحث على مستوى العالم. ويحظى الجدول الدوري لهذا العام بثقة الطلاب والمعلمين والحكومات وخبراء الصناعة في جميع أنحاء العالم، كما يوفر نظرة ثاقبة على توازن القوى المتغيرة في التعليم العالي العالمي. علماً أن جامعة البليدة 1 تتكون من أربع كليات وأربعة معاهد، هي كلية العلوم، كلية التكنولوجيا، كلية الطب، كلية العلوم الطبيعية والحياة، ومعهد العلوم البيطرية، معهد علوم الطيران ودراسات القضاء، ومعهد الهندسة المعمارية والعمران.

سهام.ب

احتلت جامعة البليدة 01، المرتبة الثالثة على المستوى الوطني والمرتبة 1001+ دولياً في تصنيف التايمز للتعليم العالي العالمية 2021 الصادر يوم 2 سبتمبر الجاري، بأول مشاركة لها، حسب ما كشف عنه الأستاذ الباحث عبد الرحمان بوثلجة له الشعب.

أوضح الباحث بوثلجة أن تصنيفات جامعة تايمز للتعليم العالي العالمية 2021 تشمل أكثر من 1500 جامعة في 93 دولة ومنطقة، ما يجعلها أكبر التصنيفات الجامعية وأكثرها تنوعاً حتى الآن. ويستند الجدول إلى 13 مؤشر أداء تمت معايرتها بعناية تقيس أداء المؤسسة في خمسة مجالات: التدريس 30٪ من الدرجة النهائية، البحث (30 في المائة)، الامتصاصات بأبحاث الجامعة أو المؤسسة البحثية (30٪)، المكانة على المستوى

الملتقى الدولي «المعرفة والخطاب في تاريخ الثقافة الجزائرية» جامعة باتنة تدرس المنجز الجزائري وتفاعلاته المغاربية



تحتضن جامعة باتنة-1، منتصف الشهر المقبل، الملتقى الدولي الثاني «المعرفة والخطاب في تاريخ الثقافة الجزائرية»، الذي اختارت له هذه السنة موضوع «المنجز الثقافي الجزائري وتفاعله مع الثقافات المغاربية».

ويُنتظر أن يبحث الملتقى التفاعل بالحواسر الثقافية، الإعلام والمؤسسات، في الدائرتين الجزائرية والمغاربية، وما يجمع بينهما من عوامل جغرافية وتاريخية وبشرية وسياسية وثقافية.

أسامة إفراج

تعتزم كلية اللغة والأدب العربي والفنون بجامعة باتنة-1، يومي 13 و14 أكتوبر المقبل، تنظيم الطبعة الثانية من الملتقى الدولي «المعرفة والخطاب في تاريخ الثقافة الجزائرية»، الذي سيتطرق إلى «المنجز الثقافي الجزائري وتفاعله مع الثقافات المغاربية».

ويحسب ديباجة الملتقى، التي نشرتها الجامعة بموقعها، يطرح عنوان الملتقى مجموعة قضايا جوهرية تخص مفاهيم معرفية عامة «تتجاوز صيرورة الأزمنة، وحدود الأمكنة، ومفاهيم خاصة بالزمان والمكان». وحاول القائمون على الملتقى تحديد مفهوم الثقافة، التي إذا كانت في بعدها التاريخي المطلق قد وُجِدَتْ منذ أن وُجِدَ الإنسان، فإنها في بعدها المعرفي العام قد تكون «خاصة بالمنجزات المعنوية والروحية والجمالية»، كما قد تكون «مرادفة للحضارة حين يتفاعل المنجز التراثي المعنوي مع المادي، وحين تشكله وتميزه بخصائص معينة، ووصوله إلى درجة من الرقي ويمكن قياسه بمقاييس علمية ممنهجة».

وقد تعني الثقافة «كل منجز ثقافي لأمة من الأمم أو جماعة من الجماعات ضمن عصر أو عصور محددة، وفي حدود جغرافية مرسومة بأيقونات سيميائية لسانية ذات حمولة تيمية مرمزة في عالم الأفكار والجمال من الأفراد والجماعات والأجيال كل ما سبق يُشكّل ضمير الأمة الحي الدائم، النابع من خيرتها، وبذلك «يمكن اختصار مفهوم الإرث الثقافي لأي أمة من الأمم في الجانب المعنوي فقط».

ومن حيث الفضاء المكاني، تحدّد إشكالية الملتقى ضمن دائرتين بحيث تمثل الدائرة الأولى الجزائر

طنبة، حاضرة قسنطينة، حاضرة وهران، حاضرة بكرة). أما المحور الثاني «التفاعل على مستوى الإعلام»، فيختص بالشخصيات الفكرية، والعلمية، والدينية، والأدبية، والتاريخية. وهو نفس التقسيم الذي يعتمد المحوران الأخران المتعلقان بالتفاعل على مستوى الأعمال، وعلى مستوى المؤسسات.

يُذكر، أن الطبعة الأولى من الملتقى الدولي «المعرفة والخطاب في تاريخ الثقافة الجزائرية»، التي انعقدت فعاليتها قبل ثلاث سنوات (منتصف نوفمبر 2017) وتطرقت إليها «الشعب» في سبتمبر من نفس السنة، كانت قد تمحورت حول «تكوين العقل الثقافي الجزائري في اللغة والأدب والفنون». ويبحث الملتقى حينها الموجهات المعرفية الأساسية للثقافة الجزائرية، والنواظم الفكرية المولدة للخطابات، وعلاقتها بسواها من ثقافة الشرق والغرب.

وتسمى كلية الآداب واللغة العربية والفنون بجامعة باتنة-1، من خلال تنظيمها هذه التظاهرة العلمية، إلى إقامة ملتقى دولي ينعقد سنويا تحت شعار شامل هو: «المعرفة والخطاب في تاريخ الثقافة الجزائرية»، ويناقش في كل دورة موضوعا من موضوعات الثقافة الجزائرية عبر تاريخها.

بحسب حدودها الوطنية الحديثة وهي البداية، أما الدائرة الثانية فتتمثل الامتداد وتخص الدول «المغاربية تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا» بحسب حدودها الوطنية الحديثة، والجامع بين الدائرتين الجزائرية والمغاربية جغرافي وتاريخي وبشري وسياسي وثقافي. جغرافيا، تمثل المنطقة المغاربية فضاءً واحداً من جميع الجوانب. وتاريخيا، تمثل صيرورة واحدة ومصيرا واحداً في جميع الحقب والعصور. وبشريا، تمثل أنموذجا لشخصية واحدة بهوية واحدة.

أما ثقافيا، فهي تمثل إرثا واحداً في مرحلة ما قبل الإسلام: ثقافة طاسيلي، والثقافة الأفريقية، وثقافة البحر الأبيض المتوسطية المشتركة. وفي مرحلة ما بعد الإسلام، الثقافة العربية الإسلامية، وهذا الثراء في المرجعيات والألسن هو ما يميز الثقافة الجزائرية، وبالتبعية الثقافة المغاربية عن غيرها من الثقافات، وإن كان الملتقى سيكتفي بالمرحلة العربية الإسلامية، وذلك في محاور أربعة، هي: التفاعل على مستوى الحواضر الثقافية (حاضرة تهرت، حاضرة بجاية، حاضرة تلمسان، حاضرة فاس، حاضرة سجلماسة، حاضرة القيروان، حاضرة تونس، حاضرة الجزائر، حاضرة

قال إن البروتوكول الصحي كفيلا بإنجاح الدخول الجامعي، كمال بداري يكشف: "هيانا كل الظروف لاستئناف الدراسة بجامعة المسيلة"

انعكست عن انتشار وباء فيروس كورونا من خلال اعتماد البروتوكول الصحي في هذا الإطار.
واختتم ذات المتحدث بإبداء الحرص على بناء المرفق العام الإلكتروني الذي يعتمد على وظائف الإدارة الإلكترونية في كل الجوانب التسييرية والتكوينية والبيداغوجية للجامعة، الذي يعزز من فاعلية الإنجاز في تسويق الخدمة العمومية للجامعة ذات ميزة تنافسية، كما أنه يكسب المورد البشري مهارات إدارة الأزمات في إنجاز الخدمة العمومية لكل منسوبي والمتعاملين مع الجامعة.
محمد قرين

يضيف البروفيسور كمال بداري أن إدارته عازمة على تقوية الحوكمة الجامعية الرقمية ومواصلة تحسين الأداء البيداغوجي الرقمي .
وأكد بداري أن البروتوكول الصحي «الإطار» الذي اعتمده وزارة التعليم العالي والبحث كفيلا بإنجاح استئناف واستكمال الدراسة، وكذا الاستعداد للدخول الجامعي المقبل، وقال البروفيسور كمال بداري أن الوزارة الوصية انتهجت إستراتيجية وطنية ناجحة من خلال مرافقة إستئناف الدراسة لاستكمال الموسم الدراسي 20202019 ، وكذا التحضير للموسم الجامعي المقبل 20212020 حيث نجحت في معالجة كل العقبات المتعلقة بالوضعيات والقضايا التي

التي استحدثت في هذا الإطار .
وكشف كمال بداري أن جامعة المسيلة المؤسسة الجامعية الأولى وطنيا التي استوفت كل الدروس الموضوعية على الخط وفق المعايير العالمية على غرار باقي الجامعات الدولية حيث بلغ عدد الدروس الموضوعية على الخط 3670 درس لكل الأقطار والمستويات والتي تتماشى ومبدأ جودة التعليم وتستجيب لمتطلبات الطالب .
وأشار البروفيسور كمال بداري إلى أهمية التعليم عند بعد باعتباره أحد أهم الرهانات والتحديات التي أعلنها وزير التعليم العالي والبحث العلمي منذ توليه إدارة شؤون القطاع للنهوض بالجامعة الجزائرية وترقيتها، و عن الدخول الجامعي المقبل

● كشف البروفيسور كمال بداري أن جامعة المسيلة هيبت كل الظروف لاستئناف الدراسة واختتام الموسم الجامعي 20202019 ولكل للمستويات. مؤكدا أن عصرة و رقمنة مختلف النشاطات الإدارية والبيداغوجية ممكن من تسهيل استئناف الدراسة والتحضير للموسم الجامعي المقبل مؤكدا أنه تم تطبيق البروتوكول الصحي «الإطار» الذي اعتمده وزارة التعليم العالي والبحث لأجل تجاوز كل العقبات جراء انتشار وباء فيروس كورونا، وقال البروفيسور كمال بداري أن جامعة المسيلة وبالرغم من توقف الدراسة حضوريا إلا أن جامعتها كسبت رهان التدريس عن بعد وتم وضع كل المحاضرات على المنصة الرقمية

في تصنيف التايمز للجامعات العالمية 1202 الصادر في 2
سبتمبر 2021

جامعة البليدة 1 في المرتبة الثالثة وطنيا وال 1001 دوليا

احتلت جامعة البليدة 1 «سعد دحلب» المرتبة الثالثة وطنيا و المرتبة 1001 دوليا في تصنيف التايمز للجامعات العالمية 2021 الصادر في 2 سبتمبر 2020. حسبما أفاد به أمس، بيان صادر عن هذه المؤسسة الجامعية.

وأوضح البيان أن «جامعة البليدة 1 ومن خلال أول مشاركة لها في تصنيف التايمز للجامعات العالمية 2021 تحصلت على المرتبة الثالثة على المستوى الوطني و المرتبة المشرفة 1001 دوليا» مضيفاً أن جامعة البليدة 1 تأتي في الترتيب الوطني بعد كل من جامعتي فرحات عباس بسطيف و أحمد بن بلة بوهران. وبهذه المناسبة هنأت جامعة البليدة 1 الأسرة الجامعية على هذا الإنجاز، وشملت تصنيفات جامعة تميز للتعليم العالي العالمية 2021 حسب ذات المصدر، أكثر من 1500 جامعة في 93 دولة ومنطقة، مما يجعلها أكبر التصنيفات الجامعية وأكثرها تنوعاً حتى الآن. واستند الجدول إلى 13 مؤشر أداء تمت معايرتها بعناية تقيس أداء المؤسسة في خمسة مجالات: التدريسي البحثي الاستشهادات بأبحاث الجامعة المكتاة على المستوى الدولي وحجم الدخل. وتم تجميع مؤشرات الأداء في خمسة مجالات: التدريس (30 بالمائة من الدرجة النهائية)، البحث (30 في المائة) الاستشهادات بأبحاث الجامعة أو المؤسسة البحثية (30 بالمائة)، المكتاة على المستوى الدولي (7ر5 بالمائة) ثم حجم الدخل (2.5 بالمائة)، وحلل ترتيب هذا العلم أكثر من 80 مليون اقتباس عبر أكثر من 13 مليون منشور بحثي وشمل ردوداً على استبيان من 22000 باحث على مستوى العالم

تصنيف التايمز للجامعات العالمية 2021 "البليدة 1" ثالثة وطنية وال1001 دوليا

أكثر من 1500 جامعة في 93 دولة ومنطقة، مما يجعلها أكبر التصنيفات الجامعية وأكثرها تنوعا حتى الآن. واعتمدت الجامعة على 13 مؤشرا لتقييم أداء كل جامعة دخلت المسابقة يشمل نوعية التدريس ومستوى البحث والاستشارات بأبحاث الجامعة ومكانتها على المستوى الدولي وحجم الدخل. وحلل ترتيب هذا العام أكثر من 80 مليون اقتباس عبر أكثر من 13 مليون منشور بحثي وشمل ردودا على استبيان من 22 ألف باحث على مستوى العالم. وأ

احتلت جامعة البليدة 1 "سعد دحلب" المرتبة الثالثة وطنيا وال1001 دوليا في تصنيف التايمز للجامعات العالمية 2021 الصادر في الثاني من الشهر الجاري. وأكد بيان لهذه الهيئة أن "جامعة البليدة 1 ومن خلال أول مشاركة لها في تصنيف التايمز للجامعات العالمية 2021 تحصلت على المرتبة الثالثة على المستوى الوطني بعد كل من جامعتي فرحات عباس بسطيف وأحمد بن بلة بوهران، واحتلت مرتبة مشرفة على المستوى العالمي بعد أن حلت في المرتبة ال1001 دوليا. وشملت تصنيفات "جامعة تايمز للتعليم العالي العالمية 2021"

"جامعة البليدة 1" في المرتبة الـ1001 دوليا



● احتلت جامعة
البليدة 1 "سعد
دحلب" المرتبة
الثالثة وطنيا
والمرتبة 1001
دوليا في تصنيف
التايمز للجامعات
العالمية 2021

الصادر في 2 سبتمبر 2020، حسبما أفاد به
الأحد بيان صادر عن هذه المؤسسة الجامعية.
وأوضح البيان أن "جامعة البليدة 1 ومن خلال
أول مشاركة لها في تصنيف التايمز للجامعات
العالمية 2021 تحصلت على المرتبة الثالثة على
المستوى الوطني والمرتبة المشرفة 1001+
دوليا"، مضيفا أن جامعة البليدة 1 تأتي في
الترتيب الوطني بعد كل من جامعتي فرحات
عباس بسطيف وأحمد بن بلة بوهران.

للقاية من الوباء وتسهيل العملية على الناجحين في البكالوريا

التسجيلات الجامعية للطلبة الجدد عن بعد لأول مرة

العدد لا يلبى كافة احتياجات قطاع التربية.

اختتام السنة الجامعية في نهاية نوفمبر

ويستعد قطاع التعليم العالي لاختتام السنة الجامعية لسنة 2020 نهائية شهر نوفمبر القادم، في انتظار المصادقة على تاريخ 19 سبتمبر الجاري كموعدا لبدء التعليم الحضوري، على أن ينطلق الموسم الجامعي الجديد لسنة 2021 بداية شهر ديسمبر المقبل، ويجري حالياً إتمام ما تبقى من السنة الجامعية الحالية، عبر إنهاء المحاضرات وإجراء امتحانات الفصل الثاني، ثم الامتحانات الاستدراكية بدورتها الأولى والثانية، وذلك وفق الرزنامة التي ضمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

لطيفة بلعاج

عبر مختلف الولايات، مع الأخذ بعين الاعتبار طاقات الاستيعاب للمدنى الجامعية، ويذكر أن قطاع التعليم العالي يستلم سنويا عدداً إضافياً من الأسرة لمواجهة الضغط لا سيما على المدارس العليا التي تعتمد التسجيل الوطني، باستقبال الطلبة القادمين من مختلف جهات الوطن، علماً أن القطاع يحصي قطاع التعليم العالي أزيد من 1.5 مليون طالب.

ويتم دراسة طاقات الاستيعاب على مستوى المراكز الجامعية قبل توزيع الطلبة الجدد على هذه المرافق البيداغوجية أي أثناء عملية التسجيل، في ظل استمرار إشكالية الضغط الكبير الذي تواجهه سنويا سبب تأكيد المصدر «للنصر»، من بينها المدارس العليا الوطنية سنويا بحوالي 6000 آلاف أستاذ في مختلف المواد التعليمية، مع اللجوء إلى المسابقات الخارجية لتغطية العجز في التأطير، لأن هذا

الاحتياجات لاستقبال الطلبة الجدد، بتوفير العدد المناسب من المقاعد البيداغوجية، حتى يجد كل طالب ناجح مقعداً له في الجامعة.

وتواجه وزارة التعليم العالي ككل سنة ضغطاً على مستوى الولايات الكبرى، خاصة العاصمة التي تستقبل سنويا العدد الأهم من الطلبة الجدد، وفق تأكيد المصدر، لذلك سيتم اللجوء إلى إعادة النظر في الدوائر الجغرافية بتوجيه العدد الفائض من الطلبة إلى خارج الولايات الكبرى، لتخفيف الضغط عن التخصصات التي تعرف طلبات كثيرة، على غرار تخصص الطب والصيدلة وكذا المدارس العليا، حتى يتم ضمان مقعد بيداغوجي لكل طالب.

كما سيتم إعادة النظر في الدوائر الجغرافية بالتنسيق مع قطاع الخدمات الجامعية، لأن تحويل الطالب من ولاية إلى أخرى يفرض على القطاع توفير أسرة على مستوى الإقامات الجامعية الموزعة

كما سيتم هذه السنة توسيع بطاقة الرغبات التي ستشمل أزيد من 4 اختيارات، بغرض تفادي «صفر اختيار»، أي عدم الحصول على الاختيارات المتضمنة في بطاقة الرغبات من قبل الطلبة، عن طريق توسيع فرص الاختيار لفائدة الفائزين في امتحانات شهادة البكالوريا التي ستجري الأسبوع المقبل.

أزيد من 300 مقعد بيداغوجي لاستقبال الطلبة الجدد

وأعدت وزارة التعليم العالي فرضيات بالنسبة لعدد الناجحين المحتملين في شهادة البكالوريا، وهي الفرضيات القصوى والمتوسطة والدنيا، اعتماداً على دراسة وتحليل نتائج شهادة البكالوريا للسنة الماضية، وتمثل أقصى التوقعات في أن تتجاوز النتائج 300 ألف طالب ناجح، وعلى هذا الأساس سيتم أخذ كافة

الخط، ثم تأكيد التسجيل وهي بمثابة فرصة ثانية تمنح للطلاب للإبقاء على نفس الاختيارات أو تغييرها، ثم توجيه الناجحين وتقديم الطعون، وأخيراً التسجيل النهائي بالجامعة المستقبلية، وهي إجراءات ستجري جميعها عبر الأنترنت لأول مرة، دون إلزام الطالب بأن يحمل الملف الإداري معه لإيداعه بالجامعة المستقبلية.

واتخذت الوزارة هذه التدابير للوقاية من فيروس كورونا، عبر تقليص فرص الحضور إلى المؤسسات الجامعية لإنهاء الإجراءات الإدارية، علماً أن الأبواب المفتوحة على الجامعة التي ينظمها القطاع سنويا لفائدة المرشحين للحصول على شهادة البكالوريا ستكون بدورها على الخط لأول مرة، للتعريف بمجالات التكوين والتخصصات التي يوفرها قطاع التعليم العالي، إلى جانب الهياكل البيداغوجية وطاقات الإيواء فضلاً عن النقل الجامعي.

قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن تتم كافة مراحل التسجيلات الجامعية للناجحين في شهادة البكالوريا عبر الخط، مع اعتماد هذه الآلية أيضاً في تنظيم الأبواب المفتوحة على الجامعة للتعريف بالتخصصات التي يوفرها القطاع، وذلك في إطار الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا.

كشفت مصادر مسؤولة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للنصر عن الشروع في التحضير للتسجيلات الجامعية لفائدة الطلبة الجدد، التي ستجري كافة مراحلها لأول مرة عبر الخط أي عن بعد، مما سيفسح الناجحين في شهادة البكالوريا من التقدم إلى المراكز الجامعية لإيداع الملفات بعد انتقاء التخصصات المرغوب فيها وتأكيدها من قبل الوزارة، وتتم عادة التسجيلات الجامعية الخاصة عبر عدة مراحل، وهي التسجيل الأولي أي ملء بطاقة الرغبات عبر

تمسكت ببقاء رسمي مع الوزير بن زيان مقابل التهدئة تنسيقية حاملي وطلبة الدكتوراه والماجستير تهدد بالتصعيد

والماجستير، بل سيفتح الباب أمام تميمع شهادة الدكتوراه من خلال إراجها في قطاعات أخرى عمومية وخاصة، لا علاقة لها بالتعليم العالي وبالبحث العلمي، رغم أن شهادة الدكتوراه شهادة أكاديمية بامتياز، حيث الغرض منها ترقية التعليم العالي والبحث العلمي من خلال التآطير البيداغوجي والعلمي للطلبة داخل المؤسسات الجامعية، بالإضافة إلى أن المشروع ذاته سيؤدي لا محالة إلى تعميق هشاشة مركز الدكتور كونه يقترح صيفا تعاقدية محددة المدة لتوظيف حاملي شهادة الدكتوراه في القطاعات العام والخاص. وسعيا منها إلى إيصال انشغال التوظيف المباشر إلى السلطات العليا للبلاد، فقد التمس ممثلو التنسيقية من الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مقابلة وزير القطاع عبد الباقي بن زيان - يضيف البيان- والتنسيقية تنتظر رد الوزارة على مطلبهم كون الوزير هو المسؤول الأول عن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتؤكد أنه في حال رفض الطلب، فإنها ستضطر إلى اتخاذ خطوات تصعيدية في الاحتجاج والنزول مرة أخرى إلى الميدان لإسماع صوتها بكل الطرق السلمية، باعتبار أن بطالة النخبة أصبحت مسألة لا تطاق بعد مرور عدة سنوات من المطالبة بهذا الحق الشرعي والمشروع حسبما تكفله عدة قوانين وزارية ودستورية، يضيف نفس المصدر.

رشيدة دبوب

● هددت التنسيقية الوطنية لحاملي وطلبة الدكتوراه والماجستير بالتصعيد خلال الأيام المقبلة، واشترطت اجتماعها مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان، مقابل الهدنة، في الوقت الذي اعتبرت لقاءها بالأمين العام للوزارة نهاية الأسبوع الماضي غير كاف لحل مطالبها المرفوعة.

وحسب بيان للتنسيقية تسلمت "الخبر" نسخة منه، فإن الوقفة التي دعت إليها التنسيقية في 31 أوت الماضي حققت التفافا واسعا رغم قيود منع النقل التي حالت دون التحاق عدد مهم من المعنيين، والوقفة أعقبها لقاء ممثلي التنسيقية بالأمين العام للوزارة، وهو الاجتماع الذي تأسفت التنسيقية من قراراته كون الوزارة -حسب بيان التنسيقية- ترفض التكفل بمطلب التوظيف المباشر لحاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الذي طالبت به لسنوات عديدة، والذي من شأنه أن يساهم في إخراج الجامعة من نقص التآطير الكبير الذي تعاني منه، بالإضافة إلى تحسين المستوى التعليمي المتدني، والرفع من منسوب البحث العلمي وجودته، وإعادة الاعتبار لشهادتي الدكتوراه والماجستير.

كما أكدت التنسيقية أن مقترح مشروع القانون الخاص بالدكتور الذي بادرت به الوزارة ما هو "إلا تجسيد لسياسة الهروب إلى الأمام" باعتباره لا يجسد إطلاقا مطلب التوظيف المباشر لفئة حاملي شهادتي الدكتوراه

مدير جامعة المسيلة، البروفيسور كمال بدراي يؤكد:

البروتوكول الصحي الذي اعتمده الوزارة كفيل بإنجاح الدخول الجامعي المقبل

القرار الوزاري 633 مكن من مرافقة الطلبة وتسهيل استئناف الدراسة



المسيلة، م. د

أكد البروفيسور كمال بدراي، مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أن البروتوكول الصحي "الإطار" الذي اعتمده وزارة التعليم العالي والبحث كفيل بإنجاح إستئناف واستكمال الدراسة، وكذا الاستعداد للدخول الجامعي المقبل. وقال البروفيسور كمال بدراي إن الوزارة الوصية انتهجت استراتيجية وطنية ناجحة من خلال مرافقة استئناف الدراسة لاستكمال الموسم الدراسي 2020/2019، وكذا التحضير للموسم الجامعي المقبل 2021/2020 حيث نجحت في معالجة كل العقبات المتعلقة بالوضعيات والقضايا التي انعكست عن انتشار وباء فيروس كورونا من خلال اعتماد البروتوكول الصحي "الإطار". ووقف مدير جامعة المسيلة عند القرار الوزاري 633 الذي مكن من مرافقة وتسهيل عملية استئناف الدراسة، خاصة في مجال التسيير والتقييم والانتقال.

وعن استعدادات جامعة المسيلة لاستئناف الدراسة والتحضير للدخول الجامعي المقبل، أوضح البروفيسور كمال بدراي أن جامعة المسيلة هيأت كل الظروف لاستئناف الدراسة

الموضوعة على الخط وفق المعايير العالمية على غرار باقي الجامعات الدولية، حيث بلغ عدد الدروس الموضوع على الخط 3670 درس لكل الأطوار والمستويات، والتي تمشي ومبدأ جودة التعليم، ويستجيب لمتطلبات الطالب.

وأشار البروفيسور كمال بدراي إلى أهمية التعليم عن بعد باعتباره أحد أهم الرهانات والتحديات التي أعلنها وزير التعليم العالي والبحث العلمي منذ توليه إدارة شؤون القطاع للنهوض بالجامعة الجزائرية وترقيتها.

وعن الدخول الجامعي المقبل، يضيف البروفيسور كمال بدراي، فإن إدارته عازمة على تقوية الحوكمة الجامعية الرقمية ومواصلة تحسين الأداء البيدغوجي الرقمي.

واختتام الموسم الجامعي 2020/2019 ولكل المستويات، مؤكدا أن عصرنة ورقمنة مختلف النشاطات الإدارية والبيداغوجية مكن من تسهيل استئناف الدراسة والتحضير للموسم الجامعي المقبل، مؤكدا أنه تم تطبيق البروتوكول الصحي "الإطار" الذي اعتمده وزارة التعليم العالي والبحث لأجل تجاوز كل العقبات جراء انتشار وباء فيروس كورونا.

وقال البروفيسور كمال بدراي إن جامعة المسيلة، وبالرغم من توقف الدراسة حضوريا، إلا أن جامعتها كسبت رهان التدريس عن بعد، وتم وضع كل المحاضرات على المنصة الرقمية التي استحدثت في هذا الإطار، تعد جامعة المسيلة المؤسسة الجامعية الأولى وطنيا التي استوفت كل الدروس

وزير التعليم العالي بخصوص القوائم الاحتياطية لمسابقة الدكتوراه

"تعويض الناجحين مجرد آلية للذين لم يلتحقوا بمناصبهم البيداغوجية"

العلمي أن اختيار شعب البكالوريا التي تسمح بالالتحاق بكل من تخصص تضمنه هذه المدارس ضمن الأطوار التعليمية الثلاثة أستاذ: المدرسة الابتدائية، التعليم المتوسط والشانوي يتم عادة بالتشاور بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتربية الوطنية، مشددا على أن هذا الاقتراح جدير بالدراسة، واعداد بعرضه على اللجنة القطاعية المشتركة للنظر فيه وتقييمه واتخاذ قرار بشأنه.

■ مجيد مصطفى

العاليين، مؤكدا أن هذه القوائم ليست مناصب إدارية أو مالية، بل مناصب بيداغوجية علمية بامتياز، تخضع لمعايير محددة وتندرج ضمن الاختصاصات الحصرية للهيئات العلمية المخولة وينتهي العمل بها بمجرد انتهاء السنة الجامعية المعنية. وعن اقتراح لذات النائب من خلال سؤال كتابي له حول "تمكين حاملي شهادة البكالوريا شعبة تسيير واقتصاد من الالتحاق بعدد من الشعب بالمدارس العليا للأساتذة"، أفاد وزير التعليم العالي والبحث

بالتكوين، وفي حال عدم التحاق أي ناجح بالتكوين لأسباب وجيهة ومبررة لمدة 15 يوما من تاريخ اعلان النتائج يتم تعويضه بطالب آخر وفق الترتيب الاستحقاق في القائمة الاحتياطية. وأوضح الوزير أن "القوائم الاحتياطية لمسابقة الدكتوراه هي مجرد آلية لتعويض الناجحين الذين لم يلتحقوا بمناصبهم البيداغوجية عند بداية التكوين طبقا لعدد المناصب المفتوحة للتكوين في الطور الثالث الذي تم تأهيله على مستوى المؤسسات المعنية للتعليم والتكوين

وفي رده على السؤال الكتابي للنائب بالمجلس الشعبي الوطني مسعود عمر اوي حول "اعتماد القوائم الاحتياطية لمسابقة الدكتوراه للسنة الماضية كأساس لتحديد قائمة الناجحين بعنوان السنة الجامعية 2020-2021"، نفى وزير التعليم العالي والبحث العلمي حسب وثيقة تحصلت "الفجر" على نسخة منها "وجود قوائم الاحتياط في الدكتوراه بالمعنى الذي يقصده النائب"، مبررا ذلك بكون "هذه القوائم مؤقتة، ينتهي العمل بها بمجرد التحاق الناجحين

■ أشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان الى أن "القوائم الاحتياطية لمسابقة الدكتوراه هي مجرد آلية لتعويض الناجحين الذين لم يلتحقوا بمناصبهم البيداغوجية عند بداية التكوين طبقا لعدد المناصب المفتوحة للطور الثالث"، مشددا على أنه "سيتم النظر وتقييم واتخاذ قرار حول اقتراح ذات النائب المتعلق بتمكين حاملي شهادة البكالوريا شعبة تسيير واقتصاد من الالتحاق بعدد من الشعب بالمدارس العليا للأساتذة".

ENTRETIEN

Interview réalisée par Ghania Oukazi

Le ministre de l'Enseignement supérieur dit tout

Tahkout, LMD, résidences universitaires...

Spécialiste en management, issu de la famille universitaire, le ministre veut mettre son expérience au service d'un secteur qui a besoin d'une profonde réforme de sa législation, sa gestion, son fonctionnement, son encadrement, ses enseignements, ses formations... «Je ne suis pas de ceux qui partent à partir de zéro, il faut actualiser ce qui a été fait comme assises, travaux, études et expertises, consolider ce qui a marché et changer ce qui ne l'a pas été», nous dit-il dans cette interview.

Le Quotidien d'Oran : Le protocole pour la gestion de la fin de l'année universitaire et la prochaine rentrée fixait cette dernière au 1^{er} septembre. Mais une proposition a été faite pour que la rentrée soit reportée au 19 de ce mois en cours. Qu'est-ce qui justifie ce report ?



Abdelbaki Benziane : Le protocole est important parce que c'est une nouveauté par rapport à une démarche classique.

Nous avons essayé de l'élaborer en tenant compte des aspects pédagogiques, scientifiques et bien sûr sanitaires que nous avons fait valider par le ministère de la Santé. La nouveauté est que c'est un protocole dynamique. Dès le départ, nous avons dit qu'il va évoluer en fonction de l'évolution des conditions sanitaires nationales et locales parce que nos villes n'ont pas toutes le même taux de contamination. Il y a d'ailleurs certaines villes qui ont commencé à faire passer les examens aux étudiants en nombre restreint parce que la contamination n'est pas vraiment très développée par rapport à d'autres qui sont concernées par le confinement partiel. Autre caractéristique du protocole, le pouvoir d'appréciation qu'on a donné aux chefs d'établissements par l'effet d'une décentralisation à travers l'installation de cellules locales en parallèle de la cellule centrale que préside le secrétaire général. Composée de syndicaux, de représentants syndicaux d'enseignants, d'étudiants et de travailleurs et aussi du représentant du secteur de la santé, la cellule locale est présidée par le chef d'établissement qui a un pouvoir d'appréciation qui lui permet de prendre en charge ce protocole localement. Au lieu qu'il revient vers le ministère pour toutes les nouveautés qui peuvent survenir ou pour la prise de certaines dispositions, il peut agir localement mais dans le cadre d'une concertation avec les membres de la cellule dont la mission est d'essayer d'adapter ce protocole en fonction de l'évolution de la situation sanitaire.

Q.O. : Le suivi officiel de la situation sanitaire montre que la pandémie est en baisse. N'est-ce pas contradictoire de retarder la rentrée universitaire ?



A. Benziane : Non, ce n'est pas contradictoire parce que cette baisse n'est pas encore accompagnée de dispositions

pour la reprise comme le transport inter-wilaya qui en est pour nous une condition sine qua non. Par exemple, nous avons 46 écoles à l'échelle nationale où on retrouve en moyenne les étudiants de 40 wilayas. Ils sont en période d'examen, du moins ceux qui n'habitent pas loin de ces écoles (dans un rayon de 80, 100, 200 km et qui ont toujours des possibilités de se faire transporter). Pour les autres qui doivent venir de loin et qui n'ont pas de transport, ceux du grand Sud par exemple, on est tenu de leur faire passer ces examens plus tard.

Nous tenons ainsi au principe d'équité. Nous sommes en train de suivre la tendance baissière de la pandémie, nous attendons les décisions de l'ouverture du transport inter-wilaya, ce qui va nous permettre d'assurer aussi bien les examens que le démarrage des enseignements progressifs.

Q.O. : Comment serait-il possible d'appliquer les mesures de distanciation physique prévues par le protocole dans des résidences universitaires qui ont toujours débordé d'étudiants ?



A. Benziane : Le protocole prévoit la rentrée des étudiants par vagues, ce qui veut dire qu'ils ne seront pas présents tous en même temps. Ces vagues d'étudiants seront choisies en fonction des années, on en laisse l'appréciation aux chefs d'établissements. Il y en a qui ont commencé par les étudiants sortants et c'est logique de libérer ceux en licence 3 et en master 2. Et on revient progressivement vers les premières années parce qu'on aura le temps de les prendre en charge. Il n'est donc pas question de les retrouver tous ensemble dans les résidences universitaires. Pour les chambres qui en comportaient deux, on va en choisir un pour le mettre seul et celles où il y en avait trois ou quatre, on en mettra deux. La distanciation physique sera aussi respectée dans le transport parce que nous prévoyons 25 étudiants par bus.

Q.O. : Il est de notoriété publique que l'homme d'affaires Mahieddine Tahkout, actuellement en prison, détenait près de 50% des moyens de transport dans le secteur universitaire...

A. Benziane : ...44% exactement sur 18 wilayas et pas n'importe lesquelles, les plus importantes...

Q.O. : Ceci, avant que ses biens ne soient mis sous scellés par la justice. Avez-vous pris les précautions nécessaires pour que les étudiants ne soient pas privés de transport ?

A. Benziane : Nous sommes en relation contractuelle avec cette entreprise jusqu'au 31 décembre 2020. Le contrat qui nous lie dans le cadre d'un cahier des charges nous permet de gérer jusqu'au 31 décembre. Par contre, nous avons soulevé ce problème de transport universitaire lors du Conseil des ministres du 9 août pour attirer l'attention sur ce genre de monopole qui peut créer des situations de blocage pour les établissements. Le président de la République a donné des orientations pour l'année prochaine pour que ça ne se répète plus. Dans le

futur, ça va se faire sur un avis d'appel d'offres avec des conditions différentes. Actuellement en préparation, l'avis d'appel d'offres doit donner la chance à tout le monde. Ceci étant, dans les autres wilayas, nous avons des contrats avec d'autres transporteurs privés avec lesquels nous n'avons pas de problèmes.

Q.O. : Les vagues d'étudiants dont vous parlez peuvent à un moment de l'année universitaire se retrouver toutes ensemble. Comment allez-vous pouvoir faire respecter la distanciation physique ?

A. Benziane : Je tiens à préciser que nous sommes en train de gérer ce dispositif en deux phases. La première, l'actuelle, concerne la clôture de l'année universitaire 2019-2020. La deuxième phase où les étudiants risquent de se retrouver tous ensemble, c'est la rentrée universitaire. D'ici là, espérons que la situation s'améliore. Nous devons attendre les résultats du bac pour avoir une idée sur le nombre de candidats reçus. A partir de là, nous allons prévoir un scénario pour la rentrée universitaire qui pourra se faire aussi par vagues. Nous sommes en train de voir comment font les pays qui sont dans la même situation. Ce qui nous reconforte un peu c'est qu'on n'est pas seul à réfléchir aux mesures à prendre. Personne dans le monde n'a une solution toute faite parce que le virus évolue. Nous sommes dans un système qui se cherche, on n'a pas de solution établie, aucun pays n'en a une. Il est vrai que nous sommes sur une tendance baissière et le virus est moins agressif, nous souhaitons qu'elle continue, ça nous permettra de voir les choses autrement. Si on a tenu à ce que le protocole soit dynamique c'est pour qu'on puisse l'adapter au fur à mesure qu'il y a de nouvelles données. Le travail a été collaboratif, il n'y a pas mieux. C'est un protocole qui a été conçu par les gestionnaires à plusieurs niveaux, validé par les représentations syndicales et associations estudiantines et aussi par le ministère de la Santé. On a pensé à tous les cas de figure aussi bien dans les résidences universitaires qu'au niveau de la pédagogie.

Q.O. : Les établissements universitaires ont-ils reçu des budgets supplémentaires pour régler sans délais - les éventuels problèmes qui risquent de se poser ?

A. Benziane : Depuis le 12 mars, il y a eu un arrêt d'activité, toutes les universités étaient fermées à part quelques services. Donc, la partie la plus importante en matière de consommation, à savoir les charges annexes, les fournitures, était à l'arrêt. Ce qui a permis de faire des économies sur le budget 2020. Ce

sont ces économies que nous sommes en train de redéployer pour clôturer l'année et préparer la rentrée universitaire.

Q.O. : Le mode opératoire du protocole en question s'appuie essentiellement sur l'enseignement à distance mais nombreux sont les enseignants et les étudiants qui se sont plaints du manque de matériels informatiques, des difficultés d'accès aux plateformes d'EAD à cause des coupures ou du faible débit d'internet, mais aussi du manque de formation à ce genre d'enseignement. A-t-il été possible de former enseignants et enseignants en même temps dans une période aussi courte ?



A. Benziane : L'enseignement à distance a toujours été facultatif chez nous. On n'a jamais investi à ce niveau. Il représentait au grand maximum 10% de l'enseignement présentiel et dans certaines spécialités. Il fallait donc le généraliser. Il y a eu dans ce sens un appel en direction de la communauté. Les enseignants se sont impliqués à fond pour mettre les cours en ligne. Comme à toute chose malheur est bon, la pandémie nous a permis de les mobiliser pour aller vers l'enseignement à distance, chose que nous n'aurions jamais pu faire auparavant. Nous sommes arrivés aujourd'hui à 90% des cours mis en ligne dans l'ensemble des spécialités. Il fallait ensuite assurer l'interactivité avec les étudiants. Mais il fallait que le débit d'internet soit équilibré, existant dans toutes les wilayas avec la même intensité. Ce qui n'a pas été le cas partout. C'est un problème qui a été posé en Conseil des ministres. Aujourd'hui, si nous voulons aller vers une consolidation de l'EAD, il nous faut un dispositif de formation sur des plateformes collaboratives en direction des enseignants et des étudiants avec tout ce que cela exige comme dispositions, formations et débit internet.

Q.O. : La crise sanitaire n'a-t-elle pas permis de prendre du recul pour cerner les dysfonctionnements au niveau de l'université en vue d'élaborer une stratégie pour son sauvetage ?

A. Benziane : L'enseignement supérieur est confronté à au moins quatre ensembles de défis. Le premier est lié à la qualité des enseignements que nous devons revoir pour les adapter aux normes, la qualité de la recherche aussi bien fondamentale qu'appliquée si nous voulons nous ouvrir sur le secteur économique, la qualité de la gouvernance parce que nous avons un dispositif de management complé-

tement inadapté au contexte actuel. Nous sommes obligés de le revoir pour passer d'une vision administrative à une vision managériale de l'université où on commence à mettre en place de nouveaux outils de gestion. La réforme LMD prévoyait le dispositif de formation et aussi le dispositif institutionnel qui permet de la faire évoluer à travers la démarche d'évaluation, l'assurance qualité...

Q.O. : Lancé en 2004, le LMD ne semble pas avoir réglé les problèmes de fond qui minent l'enseignement supérieur depuis de longues années. La tutelle va-t-elle en réviser la durée et les programmes ?



A. Benziane : Il y a eu déjà deux rencontres d'évaluation de ce système, la première en 2008 et la 2^{ème} en 2016. Notre

plan d'action sur le moyen terme prévoit la prise en charge des points faibles, des insuffisances et des dysfonctionnements qu'a générés le LMD pour pouvoir apporter des réponses. Nous allons reprendre l'évaluation faite en 2016 et l'adapter aux besoins de l'université. Ça demande des rencontres parce que je suis pour une démarche participative. Il n'est plus question que le ministère décide seul. Le ministère est un régulateur. Il a une vision, elle doit être partagée et appropriée par tous les acteurs du secteur. La Covid a bloqué un peu notre dispositif de réflexion mais nous allons reprendre ce qui a été fait. Parfois on a tendance à oublier qu'il y a une mémoire. On reprendra donc tous les travaux des assises qui ont été tenues, les travaux d'ateliers et leurs recommandations. Ce serait intéressant de les valoriser, de voir ce qui a été pris en charge réellement, ce qui ne l'a pas été, pourquoi... On ne partira pas donc de zéro. Il faut en faire le point parce que ce n'est pas recommandé de mettre un trait sur ce qui a été fait si nous voulons que ce secteur puisse évoluer en tenant compte de ses points forts et ses points faibles.

Q.O. : Prévoyez-vous de réviser la loi sur l'orientation universitaire? Si oui, qu'est-ce qui devrait être changé en premier ou quelles en sont vos priorités ?

A. Benziane : Elle devait être modifiée depuis 2017. La loi doit être révisée pour qu'elle puisse répondre aux ensembles de défis, la qualité des enseignements, le LMD qui a introduit le tutorat, l'assurance qualité...

Q.O. : En quoi consiste l'assurance qualité ?



A. Benziane : C'est une démarche qui nous permet d'évaluer au fur et à mesure les enseignements, la recherche, la gouvernance... C'est un dispositif d'évaluation-amélioration. Nous pensons créer une agence d'assurance qualité pour évaluer nos universités, comme ça existe dans tous les pays du monde. L'agence doit être indépendante et permet d'évaluer nos établissements à travers ces trois grands volets : qualité de formation, qualité de recherche, qualité de gouvernance. Suite en Page 5

Suite de la Page 4

Le dernier décret en matière d'organisation des universités et des centres universitaires date de 2003-2004, ce n'est quand même pas normal parce qu'un décret a une durée de vie de 10 ans. C'est important de revoir la législation d'autant que ces décrets ont été pris avant le LMD. Ils ne sont donc pas du tout en cohérence avec la réforme que nous voulons. C'est un des points qui doit être inscrit dans la loi.

Q.O. : Est-ce qu'il reste des enseignements qui ne sont pas dans le système LMD ?

A. Benziane : Oui, les sciences médicales ont un système particulier de fonctionnement et aussi les ENS (Ecole Normale Supérieure) qui répondent à un profil de formateur. Mais globalement, 96% de l'enseignement supérieur est LMD.

Q.O. : Les syndicats du secteur réclament de nouveaux statuts pour les différents corps d'enseignants y compris pour les hospitalo-universitaires. Avez-vous prévu d'en débattre avec eux pour en amorcer l'élaboration ?



A. Benziane : C'est prévu dans notre programme d'action stratégique. J'ai été saisi par les syndicats à ce sujet mais on s'est

entendu de mettre en priorité les plans d'urgence qui consistent à terminer l'année et à préparer l'année prochaine. On leur a dit qu'on ouvrira plus tard ces dossiers et qu'on y travaillera en étroite collaboration. D'autant que ce ne sont plus des programmes d'urgence mais de contingences. On est confronté à une crise qu'on pensait régler en deux, trois mois d'où le choix de la date du 23 août pour la rentrée. Mais ça n'a pas été le cas et personne ne sait comment ça va évoluer. Même pour le vaccin, des pays ont donné des dates mais aucune n'est sûre, certains parlent de novembre, d'autres même de l'année prochaine. Heureusement qu'on a déjà le dispositif de pré-inscription et d'inscription en ligne des nouveaux bacheliers à l'université qui est déjà huilé. Les étudiants n'ont même pas à se déplacer. Nous nous devons de rester sur le qui-vive. C'est pour cela qu'on n'a pas voulu ouvrir plusieurs dossiers à la fois. Mais c'est prévu de prendre en charge ces grosses questions seulement à partir d'une évaluation parfaite de ce qui marche et qu'on doit consolider et ce qui ne marche pas et qu'on doit changer. Il faut cependant impliquer le maximum de personnes. Je ne veux plus qu'une décision soit prise uniquement par un ministre ou par un groupe au niveau de son cabinet mais n'est pas validée par la communauté, donc elle ne pourra pas être appliquée. Si comme si on n'a rien fait.

Q.O. : En tant que spécialiste en management, avez-vous une stratégie pour ouvrir l'université sur l'environnement socioéconomique ?

A. Benziane : Je reviens donc aux quatre ensembles de défis. Il y a celui de l'employabilité et l'insertion professionnelle qui oblige à travailler sur des offres de formation plus à même de prendre en consi-

dération les besoins du secteur économique, faire évoluer les offres existantes pour former en cohérence avec la réalité. Nous ne pouvons plus rester sur des métiers qui sont complètement obsolètes. Nous sommes en train de revoir la carte des formations par rapport à la demande du marché, l'évolution des métiers ainsi que celle socioéconomique des régions. On part de l'existant parce qu'il y a eu des rétroflexions sur ces sujets. Le 3^{ème} ensemble de défis c'est le rapprochement université-entreprise où il y a eu beaucoup d'actions qui ont été menées, pour certaines, elles n'ont pas été valorisées, pour d'autres, il n'y a pas eu de répondant, évidemment chacun colle la responsabilité à l'autre...

Q.O. : Le discours politique parle depuis de longues années de la nécessaire relation entre l'université et l'entreprise. Qu'est-ce qui a manqué le plus à son développement et à son renforcement ?

A. Benziane : L'université a un gros problème de communication. Ne pas communiquer est chez nous une culture, une mauvaise. Il y a plein d'actions qui sont menées mais on n'en parle pas. On a vu durant cette crise sanitaire la mobilisation des laboratoires sur des inventions, des innovations, des fabrications d'équipements, de masques, de gels, il y a eu quand même une réaction spontanée qui nous a montré que le secteur universitaire est capable de répondre à des défis. Ce qui n'a pas marché dans le rapprochement entre l'entreprise et l'université est que chacune jette la responsabilité à l'autre et on se retrouve dans un débat stérile. Je suis pour des démarches constructives c'est-à-dire partir de projets structurants et non pas aller vers un rapprochement global. Au lieu que cette relation reste sur la dimension politique de l'entreprise, je préfère qu'elle soit sur celle opérationnelle. On peut voir le rapprochement dans l'expertise, la fabrication, la formation. On peut faire évoluer la législation dans ce sens pour mettre en œuvre une stratégie claire avec des objectifs bien identifiés pour les traduire en actions, avec un échéancier.

Q.O. : La recherche semble quelque peu délaissée. Est-ce une question de moyens matériels et financiers ou n'intéresse-t-elle pas beaucoup les enseignants ? La politique qui l'encadre et la réglementation n'entravent-elles pas son développement ?



A. Benziane : Nous devons aller vers une évolution de la recherche fondamentale et de la recherche appliquée. La première nous permet de consolider nos outils scientifiques. Et la recherche appliquée est destinée à l'entreprise. Notre schéma actuel, chacun est dans son labo et ne mutualise pas. Nous devons actionner des dispositifs flexibles qui permettent de rationaliser, d'optimiser et de mutualiser pour ne pas disperser la recherche. On doit mutualiser nos équipements, nos res-

sources humaines pour aller vers un objectif précis.

Q.O. : Comment la coopération internationale pourrait-elle aider l'université algérienne à se moderniser ? La tutelle a-t-elle des programmes en matière d'échanges pédagogiques avec certaines universités étrangères, de stages de formation et de recyclage pour les enseignants, de bourses pour les étudiants ? Est-il possible d'en faire bénéficier tous ceux qui le méritent ?



A. Benziane : La coopération internationale est le 4^{ème} ensemble de défis auquel l'université doit répondre parce que sa modernisation dépend de son implication internationale à différents niveaux. C'est un des points qu'on va développer dans le cadre de notre plan stratégique. On a des programmes dans ce sens mais dans le cadre de la coopération classique. Je suis axé sur la coopération programme qui implique en même temps les enseignants et les étudiants et qui a un impact sur la pédagogie et la recherche. Notre coopération doit nous permettre de partager nos expériences avec celles des pays étrangers.

Q.O. : Au passage, pourriez-vous nous dire qui a droit à une bourse à l'étranger ?

A. Benziane : La bourse est régie par un programme annuel qui vise l'excellence. Il concerne les trois majeurs de promotion d'étudiants de master 2 qui doivent passer un concours pour aller préparer un doctorat. Le concours n'a pas eu lieu cette année à cause de la crise sanitaire. Il concerne aussi certaines spécialités que nous n'avons pas les moyens d'organiser en Algérie.

Q.O. : Pourquoi les enseignants universitaires sont-ils obligés d'avoir l'autorisation de la tutelle pour pouvoir participer à des travaux ou à des conférences à l'étranger ?

A. Benziane : A partir du moment où nous avons un accord-cadre de coopération intergouvernemental avec un pays, toute action doit s'inscrire dans ce cadre-là. L'enseignant doit nous ramener les propositions de projets qu'il a, on les étudie avec lui, ce qui nous intéresse c'est de savoir quel va en être l'impact sur l'établissement et sur l'enseignant, sur la pédagogie, sur la recherche. L'enseignant peut répondre à un appel d'offres de bourse, personne ne lui interdit. Mais s'il est lié à la tutelle, il doit demander l'autorisation parce qu'il est fonctionnaire et qu'il doit être en détachement. Notre démarche aujourd'hui est de mettre un terme à la coopération qui ne nous rapporte rien. Nous sommes parfois très sévères envers nous-mêmes mais nous sommes aujourd'hui en mesure d'échanger et de partager nos expériences avec les pays étrangers. Nous voulons une coopération partenariale selon les pôles d'excellence. Il faut qu'on rapporte quelque chose à nos établissements. C'est ce qui va leur donner la visibilité et améliorer leur classement. On a les capacités pour le

faire. On a commencé à le voir dans les revues qui étaient nationales et sont devenues internationales.

Q.O. : Est-il normal que des enseignants n'arrivent pas à accéder aux plateformes des revues pour publier leurs travaux ?

A. Benziane : On était au départ à 33 revues, aujourd'hui nous en avons 91, mais ça reste insuffisant. Il y a une commission qui chaque année valide de nouvelles revues sur la base d'un cahier des charges. Le problème nous a été soulevé notamment pour les thèses de doctorat. Nous produisons aujourd'hui une moyenne de 5000 doctorants sur un peu plus de 350.000 diplômés par an. Nous sommes en train d'augmenter le nombre de revues pour permettre aux chercheurs de publier leurs travaux. C'est pris en charge.

Q.O. : Vous ne semblez pas remettre en cause outre mesure la qualité de l'enseignement qui est fortement décriée par les Algériens ?

A. Benziane : Il est vrai que l'enseignement c'est un problème de qualité, mais il ne faut pas généraliser. Nos étudiants qui partent à l'étranger, réussissent bien. Nos médecins sont pris tout de suite. Il y a un problème de qualité de l'enseignement mais pas comme on le présente.

Q.O. : Les œuvres universitaires constituent, selon les observateurs, le point noir du secteur de l'enseignement supérieur de par les lourds rapports de l'IGF, de la Cour des comptes sur leur mauvaise gestion, les problèmes de justice de certains de leurs gestionnaires, le choix de ces derniers sans enquêtes préalables, les grosses affectations budgétaires, les crédits, les dettes, la gestion des résidences universitaires, les marchés douteux pour leur approvisionnement, le monopole de certains opérateurs (restauration et transport), les lobbys... Comptez-vous faire ce qu'aucun ministre avant vous n'a osé ou pu faire, ouvrir cet éprouvé dossier pour l'apurer ?



A. Benziane : Il y a deux phases dans ce dossier, une à court terme et la seconde à moyen terme. Dans la première, nous allons réorganiser la gestion de ces œuvres, leur fonctionnement, le choix des hommes, en faire le point pour pouvoir améliorer l'existant. Mais la phase importante c'est d'aller vers une réforme structurelle. J'ai l'avantage d'avoir l'accord du président de la République pour aller progressivement vers une réforme profonde de ces œuvres. Dès la clôture de cette fin d'année et le démarrage de l'année prochaine, nous allons installer un groupe de travail avec des anciens gestionnaires, des sociologues, des économistes, des psychologues, des partenaires sociaux... Nous allons mettre à sa disposition toutes les données que nous avons pour commencer le travail. Nous avons

eu des tentatives de réforme en 2000, en 2017. Pour cette fois, nous allons impliquer tout le monde y compris les étudiants parce que ce sont eux les utilisateurs de ces œuvres qui représentent le 1/3 du budget du ministère de l'Enseignement supérieur. Malgré cet effort colossal de l'Etat, on n'en voit pas les résultats sur les étudiants. Quand un office gère un tiers d'un budget, c'est un mastodonte, il est tout à fait normal qu'il y ait des lobbys qui se créent. Nous avons plus de 440 résidences universitaires, 66 directions des œuvres universitaires à travers le pays, c'est une grosse structure. Il faut voir ce qui se fait à travers le monde, notre objectif est de l'assainir et d'en améliorer les prestations.

Q.O. : Les tarifs des prestations universitaires sont ceux appliqués depuis les années 70 (loyer des chambres, ticket de restaurant, carte de transport, bourse...). Est-il possible qu'ils restent aussi bas parce que le pouvoir politique fait dans le populisme ? Ne faudrait-il pas les réviser à la hausse et garantir aux étudiants des prestations qui préservent leur dignité et leur assurent des conditions respectables de résidence et d'enseignement universitaire ?



A. Benziane : La réforme doit être profonde et doit répondre à toutes ces questions. En attendant, nous allons améliorer au moins le cadre de gestion actuel à travers un dispositif d'évaluation qu'on a mis en place de chaque directeur des œuvres universitaires. Leur fixer des objectifs, des règles de gestion pour changer leur fonctionnement.

Q.O. : Une situation dont on parle rarement, le harcèlement sexuel ou le chantage fait par certains enseignants à des étudiantes. Y a-t-il des instances de recours pour la prise en charge de ce genre de situation ?

A. Benziane : C'est très difficile d'apporter des preuves pour des cas pareils. Il y a un travail de sensibilisation qu'on doit mener. Nous avons installé un comité national d'éthique et de déontologie qui prend en considération ces questions parce qu'on estime qu'il vaut mieux partir en amont par la sensibilisation qu'en aval par la sanction. Etre enseignant est un métier. On assure toutes les formations pour qu'il en soit ainsi. On assure aussi des formations sur le comportement. Quand on est saisi d'un cas pareil, on a un indicateur d'alerte.

On essaie de préserver l'étudiant, on la suit, on se doit de la protéger. On lui demande bien sûr de ne pas céder. Nous avons eu des cas même dans l'encadrement où des thèses ne pouvaient pas être soutenues. On a demandé l'expertise de certaines situations par d'autres enseignants, on a eu à sanctionner. On insiste toujours pour que les étudiantes concernées alertent leur administration pour qu'on puisse agir. **G.O.**

DÉTECTION DES CAS DE COVID-19 À L'UNIVERSITÉ DES SCIENCES ET DES TECHNOLOGIES D'ORAN

Le département d'architecture fermé temporairement

L'université d'Oran 2 avait dû, dès le mois de juin, faire face à une situation identique avec l'interruption des activités pédagogiques de plusieurs facultés.

A lors que la reprise universitaire est prévue pour le 19 septembre, les universités s'attellent à l'organisation des soutenances de master 2 et des doctorants à huis clos.

C'est le cas de l'université des sciences et des technologies de l'Usto pour certains départements, mais la situation risque de se compliquer avec l'apparition de cas de Covid-19, avons-nous appris dernièrement. Ainsi, le département d'architecture a été fermé pour un cas de Covid-19 chez un membre du personnel administratif, imposant la fermeture totale de cette faculté.

À la tour administrative, au 3^e étage, un cas suspect de Covid-19 a été signalé, là encore chez un employé administratif, laissant craindre pour les jours à venir l'apparition d'autres cas, puisque cette tour est actuellement ouverte et fonctionnelle, avec nombre de va-et-vient.

Déjà l'université d'Oran 2 avait dû, dès le mois de juin, faire face à une



situation identique avec l'interruption des activités pédagogiques de plusieurs facultés pour cas de Covid-19.

Cela prouve que les mesures de précaution et de prévention doivent être prises très rapidement et accentuées, que ce soit à l'Usto ou les autres campus d'Oran, à la

veille de la reprise officielle de l'université. Le contexte actuel ne laisse pas indifférent étudiants et enseignants qui s'interrogent sur les conditions de cette reprise le 19 septembre et l'organisation des cours à mettre en place pour clôturer l'année universitaire 2019-2020. Il semble très difficile, en ef-

fet, de pouvoir d'ici la fin octobre rattraper tout le retard, finir les examens, dans un contexte d'épidémie, quand on sait que certaines promotions de filières très prisées atteignent 200 étudiants, voire 300.

D'ailleurs, le chargé de la communication de l'université nous ex-

pliquera que la reprise du 19 septembre est activement préparée sur plusieurs aspects. Tout d'abord pour l'accès à la tour administrative, principalement le port du masque est obligatoire, avec la prise de température des visiteurs, notamment les nombreux étudiants ayant des démarches à faire. Pour l'achèvement des cours, notre interlocuteur nous a précisé que pour les filières qui n'ont pas beaucoup d'étudiants, cela pourra être gérable.

Mais l'incertitude reste de mise pour organiser la fin des cours et des examens là où il y a en temps normal plus de 300 étudiants. Le recrutement d'enseignants devient inéluctable s'il faut créer des groupes de 30 étudiants seulement.

Un premier bémol à la situation est venu d'étudiants ayant dû soutenir à huis clos: "Nous avons trouvé des salles très sales, dégradées." Et d'ajouter que c'est avec leurs propres moyens de désinfection qu'ils se sont préparés à soutenir leur mémoire.

D. L.